TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.13
22 July 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات وتطوير روابطها الشبكية الخارجية مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والإنتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

مشروع استنتاجات وتوصيات متفق عليها

أهمية التكتل

١- تدرك اللجنة أن تكتلات وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي من أكثر السبل فعالية لتقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية رفع مستوى التكنولوجيا، وزيادة المشاركة في التجارة المحلية والدولية، وتعزيز المقاولة ومهارات الإدارة والتسويق.

٢- وإضافة إلى ذلك، يمكن للتكتل أن ينشئ كتلة حرجة تفسح المجال أمام وفورات الحجم والنطاق في تقاسم المرافق، وتحديد مصادر المدخلات، والانتفاع بخدمات الدعم مثل التدريب والتسويق. ويمكن للتكتل أيضاً أن يساهم في زيادة سرعة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لحاجات السوق وضغوطه.

ويمكن كسب منافع في مجالات تواجه فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قيوداً معينة على قدرتها الاستيعابية مثل الحصول على المعرفة ونشر المعرفة في مجال التكنولوجيات الجديدة.

ألف - موجهة إلى الحكومات

٤- الحكومات مدعوة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إيجاد بيئة تمكين تتسم بسياسات مستقرة للاقتصاد الكلي، وإطار تنظيمي متماسك ومرن يشجع المنافسة الحرّة، وكفاءة الهياكل الأساسية المادية، والتحسين اللازم في تطوير الموارد التعليمية والبشرية لتعزيز رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير قدرة الأعمال التجارية والتكنولوجيا.

٥- والحكومات مدعوة إلى تعزيز تماسك السياسة العامة بين جميع سلطات الحكومة، لا سيما في مجالات التجارة والصناعة والمالية والتعليم بحيث يقوم نهج متكامل يقدم إلى الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب.

٦- وأما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات البحثية والتكنولوجية التي لديها القدرة الاستيعابية المناسبة فتعتبر في وضع أفضل للوصول إلى المنافع التكنولوجية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها إلى الحدّ الأقصى. ومن الضروري تحديد وتنفيذ سياسات تعزز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على اكتساب واستيعاب واعتماد التكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق:

(أ) تدعى الحكومات إلى النظر في سبل لتشجيع الشركات عبر الوطنية على المساهمة في التنمية وذلك عن طريق العمل مع المنظمات البحثية والتكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على بناء قدرة تكنولوجية؛

(ب) تدعى الحكومات إلى النظر في سبل لجعل عمل المنظمات البحثية والتكنولوجية أكثر استجابة لحاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأكثر فعالية في تقديم الخدمات المطلوبة في أسواقها.

٧- ينبغي للحكومات أن تشجع الشراكات وإقامة الشبكات داخل وفي ما بين مؤسسات جانب عرض التكنولوجيا مثل المنظمات البحثية والتكنولوجية، ورابطات الأعمال التجارية والجامعات على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والدولي.

٨- وبما أن فعالية السياسات الابتكارية تكون على أشدّها عندما تكون موجهة إلى الشبكات أو التكتلات، فإن الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع الدولي مدعوة إلى التعجيل في جهودها المبذولة لتشجيع إقامة التكتلات والشبكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تيسير تقديم خدمات تطوير الأعمال وليس تقديم هذه الخدمات مباشرة.

٩- إن المحافظة على القدرة التنافسية أو زيادتها في اقتصاد يتعولم يتطلب قدراً ومجموعة من الموارد، بما فيها الموارد المالية، يفوقان ما يوجد عادة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو ما تستطيع الحصول عليه منها بيسر. ولذلك، فإن الحكومات مدعوة إلى اعتماد سياسات ورعاية شراكات مناسبة بهدف تيسير البحث والتطوير التعاونيين وتطوير الموارد البشرية بغية مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في رفع مستوى قدراتها التكنولوجية أو تعزيز هذه القدرات.

١٠- وبغية تجنب أن تصبح شروط المعايير والشهادات للمنتجات والخدمات حواجز غير جمركية في طريق التجارة، فإن الحكومات مدعوة إلى وضع سياسات تساعد المشاريع في الامتثال لهذه المعايير. وفي هذا السياق، فإن الحكومات مدعوة إلى وضع سياسات لإيجاد هيئات وطنية لإصدار الشهادات والاعتماد تمتثل للمعايير الدولية.

باء - موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- تناولت اللجنة مسائل إقامة الشبكات والتكتلات بوصفها أدوات ممكنة لزيادة القدرة التنافسية والتكنولوجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية. ويمكن لهذه الأدوات أن تتخذ أشكالا عديدة من تعاون بين الشركات إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص أو استهداف إقامة شبكات لتكنولوجيات محددة. ولا يزال التعاون التكنولوجي بين الفعاليات الاقتصادية في البلدان الصناعية والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية يشكل استراتيجيات واعدة من جملة استراتيجيات أخرى ترمي إلى التغلب على محدودية فرص الحصول على المعلومات والتكنولوجيا. ويطلب إلى المجتمع الدولي، وخاصة إلى المنظمات الدولية ذات الصلة:

(أ) تقديم الدعم للتعاون التكنولوجي عن طريق الربط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات البحثية والتكنولوجية في ما لديها من برامج، بحسب الاقتضاء؛

(ب) تحديد طريقة رفع مستوى النمو والمنافسة في التكتلات القائمة والناشئة وتطوير مشاريع/برامج ريادية.

جيم - موجهة إلى الأونكتاد

١٢- الأونكتاد مدعو أيضاً إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية في محاولاتها وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، وذلك على وجه الخصوص من خلال:

(أ) مساعدة البلدان على القيام بصورة منتظمة باستعراض سياساتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تحديد أولويات الأنشطة التي تشجيع التعاون والشراكات والشبكات بين الفعاليات الاقتصادية المحلية والأجنبية (الشركات، مؤسسات الأعمال التجارية، وكالات تطوير المؤسسات، مؤسسات البحث والتطوير، وما إلى ذلك)؛

(ب) نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات الناجحة التي تتعلق بالتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية والمنظمات البحثية والتكنولوجية. وينبغي تركيز الانتباه على أكثر السبل فعالية من سبل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحسين معايير النوعية، بما في ذلك تحليل أفضل الممارسات في توزيع الابتكار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات تهم البلدان النامية أهمية خاصة؛

(ج) دراسة أفضل الممارسات في اجتذاب منافع الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ بها وكسبها بهدف إنشاء آليات للابتكار ونقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير القدرة المحلية من خلال التكتل.

- - - - -